



خضاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة حفل العشاء الذي أقيم بباريس تخليدا للذكرى الستين
لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»

باريس، 27 محرم 1437هـ الموافق 10 نونبر 2015م

وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله خضابا بمناسبة حفل العشاء الذي أقيم يوم الثلاثاء
10 نونبر 2015 بباريس، تخليدا للذكرى الستين لاتفاقيات «لاسيل سان كلو».

وفي ما يلي نص الخطاب الملوك السامي:

”الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

السلالة الوزراء،

أصحاب المعالي والسعادات،

حضرات السيدات والسادات،

إن هذا اليوم الذي نجتمع فيه، هو يوم الذكرى والاعتزاز المشترك. فنحن نلتقي اليوم، لتخليد هذه الذكرى
ورفع مشعلها عاليا، لكي نرسخ لدى الأجيال الصاعدة أن من يضعه القدر رجلا كان أو امرأة، في
لحظة تاريخية حاسمة، قادر على الارتقاء لمستوى ما يقتضيه مصير الإنسانية.

إن تخليد الذكرى الستين لاتفاقيات «لاسيل سان كلو»، لحظة من تلك اللحظات، التي صيغت تاريخ بلدينا
الغني، وأبرزت خصوصية الروابط القوية التي تجمع بينهما.

إن الإرادة الشعبية، والعزم الواضح للقوى الحية للأمة المغربية، وإصرارها على عودة الملك الشرعي
للبلاد، في أسمر قبليات تعلق الشعب المغربي بالملكية والتلاحم الوثيق بينهما، كلها عوامل مهدت
لإصدار إعلان «لاسيل سان كلو» الذي صار لبنة قوية وعلامة فارقة في تاريخنا المشترك.



فخلال لقاء «لاسيبل سان كلو»، تمكن رجال من هيئة خاصة، مغاربة وفرنسيون، وبفضل الرؤية الحكيمة والمواقف الرصينة والرزينة لجلالة الملك محمد الخامس، صيب الله ثراه، من هي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين المغرب وفرنسا.

التقدير والثقة كانا ضروريين، لكي لا يفتح استقلال المغرب واستقلاله لسيادته، الباب أمام مشاعر الكراهية والمرارة والعداء. كما كانت ضرورية، أيضا، لمساعدة المغرب وفرنسا على البناء، انصلاقا من علاقة خاصة ومتفردة، أساسها الاحترام المتبادل والكرامة.

أصحاب المعالي والسعامة، حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الخصال ستخل بالنسبة للمغرب، حافزا قويا يستند إليه في مساره لتعزيز هويته، التي بناها عبر العصور، والتي ترسم معالمها بمصحات أصيلة، منفتحة على عوامل التلاقح والإثراء، التي تأتيها من ثقافات وحضارات أخرى.

فهذه الرؤية وهذا السعي نحو المعاصرة مع التشبث بالتقاليد، هما أساس التجديد الذي يعيشه المغرب، وعلامة للتصور الديمقراطي الذي لا يميد عنه، ودينامية التقدم التي انضمت فيها بلادنا، والتي أضحت جزءا من تاريخنا الحديث.

إن هذا المسار المتميز، الذي انخرجه فيه المغرب، جيد تفسيره في خياره ليكون مجتمعاً ليبرالياً وديمقراطياً، وفي الدور الهام للنظام الملكي العربي على انفتاح بلادنا على القيم الكونية، وعلى نشر عقيدة الاعتدال والتسامح.

وقد مكن هذا التوجه الديمقراطي للمغرب، من خلال دستور 2011، من المضي قدما في قمع أشواك هامة في العديد من المجالات، ومنها المناصفة والعدالة الانتقالية ونشر حقوق الإنسان، والعدالة الترابية، والاعتراف بالخصوصيات الجهوية، واحترام التنوع الثقافي...

كما تفتح هذه الدينامية أمام المغرب، فرصة بناء نموذج مجتمعي يعبر عن هوية المجتمع، ويعتبر في نفس الوقت، كل فرد من أفرادها، بينما مكنت المعاملة بين الدينامية المؤسساتية والانفتاح الاقتصادي من تعزيز جدائية الاقتصاد المغربي، وتعميق مستوى عيش المغاربة، نساء ورجالاً، بشكل ملموس، خلال السنوات العشرة الماضية.



كما أن لهذه الاختيارات وقعها الإيجابي على صورة المغرب في الخارج، كما يرفع رهان الانفتاح، من خلال توقيع عدد من اتفاقيات التبادل الحر، بله يؤكد توجهه الصوري نحو إفريقيا، ويعقد شركات كموحة مع الاقتصادات الصاعدة، بله ما زال يؤمن بانفتاح اتمام مغربي رغم العراقيل الناتجة عن الحسابات الضيقة، والمخصصات التي تسير عكس التوجه العالم.

أصحاب المعالي والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن الروابط المتميزة، التي تجمع بيننا على مر تاريخنا المشترك، ليست مجرد إرث أخذناه عن أسلافنا، وإنما هو حقيقة حية وأمل في مستقبل واحد. فالصداقة التي تربت بين المغرب وفرنسا، ينبغي أن تكون قادرة على التجدد باستمرار، لتواكب التصورات التي يعيشها كل بلد، ولتتمكن سويا من رفع تحديات القرن الحادي والعشرين.

كما يجب على المغرب وفرنسا الاستمرار في السير قدما، مع استثمار كائنهما الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للإشكاليات الكبرى التي تسائل المجتمع الكولو.

وفي هذا الصدد، لابد لي من التعبير عن مدى ارتياحي للتنسيق الممتاز بين البلدين في مجال مكافحة التغيرات المناخية، من خلال «نداء كنجة»، الذي أطلقناه بمعية الرئيس فرانسوا هولاند، في شهر شتنبر الماضي.

وبهذه المناسبة، نعرب عن متمنياتنا بالتوفيق لفرنسا، في تنفيذها خلال الأيام القليلة المقبلة، لمؤتمر باريس حول التغيرات المناخية، الذي سنعمل جاهدين على المساهمة في نجاحه.

وانطلاقا من هذه العلاقة المبنية على الثقة المتبادلة، يمكن للبلدين أن يتصلعا لإطلاق مبادرات مشتركة حول قضايا على نفس الكرجة من الحساسية، كمدارة «العيش المشترك»، والانشغالات المتنامية المرتبطة بالمشاكل التي يعيشها المهاجرون في أوروبا.

لقد انخرط المغرب مع فرنسا في مسار مشترك، هدفه بالأساس تقييس الأجيال الصاعدة بمخاطر التصرف، من أجل نشر مذهب الوصية والابتعاد عن كل أشكال الغلو.

كما أن على المغرب وفرنسا أن يشكلوا النواة الصلبة والصرك الأساس لبناء فضاء أورو- متوسطي مستقر، متضامن ومزدهر.



وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه الريادي لكل من المغرب وفرنسا، باعتبارهما محور العلاقات الجيوسياسية الجديدة للفضاء الذي نتقاسمه، لا بد أن يضم أيضا القارة الإفريقية.

أصحاب المعالي والسعامة، حضرات السيدات والسادة،

إن اتفاقيات «لاسيك سان كلو» التي نخلد ذكرها اليوم، صبغت صفحة جديدة من تاريخ بلدينا منذ 60 سنة مضت.

وقد أصبح هذا المصير المشترك بين المغرب وفرنسا، كبلدين متضامنين وكوحي سيادة، أكثر راهنية اليوم. فهو أفضل ضمانة لاستمرار بلدينا في كتابة هذا التاريخ، بكل ثقة وبصموح مائت التجديد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.